ماذا جرّبنا من النظم !؟

يفخر المسلمون ، دائمًا أبدًا ، بأن الإسلام شريعة العلم وشريعة العقل ، وهم فى ذلك يُذكّرون ويُذكّرون بأن أول كلمة تليت على النبى ﷺ من القرآن الكريم هى كلمة (إقرأ) ، وأن ثم آية قرآنية تقول ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ (سورة فاطر ٣٥ : ٢٨) ؛ هذا فضلاً عن حديث روى عن النبى ﷺ يقول « العلماء ورثة الأنبياء » ، وقول روى عن النبى ﷺ كذلك « اطلبوا العلم ولو فى الصين » . وإلى جانب هذا ، فإنهم يؤكدون على أن القرآن الكريم شدّد على التدبر والتفكر ، وهما سدى العقل ولُحمة الرشد .

وكان من نتيجة استيعاب الأجيال الأولى من المسلمين لهذه المفاهيم السديدة . والعمل بها ، أن نهضوا بالمسلمين نهضة عظمى . فمع أن الإسلام نشأ فى بيئة بدوية ، وبين أمة أمية ، فإنه فى أقل من قرن من الزمان ، طرح عنه حضارة شاملة ، وفصل منه علومًا متنوعة ؛ وظلت هذه العلوم سائدة كما بقيت الحضارة راسخة حتى القرن الرابع الهجرى (العاشر الميلادى) ؛ ثم خلف من المسلمين خَلْفٌ بددوا العلم وضيّعوا العقل ؛ فخمدت جذوة الحضارة الإسلامية ، وهمدت شدة الهمة والفتوّة ، وسكنت

حركة العقل ، وفترت دَفْعَة الرشد ؛ فساد عصر من التقليد ، وغلب أسلوب المحاكاة والاتبّاع ، وحُظر على العقل أن يتحرك ، كما قُصر الرشد عن أن يكتمل . وكان من نتيجة ذلك أن المسلمين ، وهم فى الوضع الحساس من عالم اليوم ، يحطون أيديهم على عصب الاقتصاد العالمى ، ويضعون فى خزائنهم تلالاً من الذهب والفضة لم تتوفر لأمة أخرى على مدى التاريخ ، بهذه السهولة والغزارة ؛ ورغم كل ذلك ، فإن دورهم فى الحضارة هامشى ، ومكانهم فى السياسة جانبى ، واسهامهم فى العلم نزير ، وتكوينهم للعقل قليل .

وفى هذا الجو الوخيم ، وبدلاً من اللجوء إلى العلاج الحقيقى والدواء الوحيد ، وهو الانفتاح العقلى والانفتاح الفكرى ؛ فإن نفرًا من المسلمين يعملون على عكس ذلك ، ويعمدون إلى الانغلاق العقلى والانحصار الفكرى ، ويحولون بشتى طرائق الإرهاب وكل وسائل الإرهاق ، بين غيرهم وبين أن يأخذوا بالعلم أو يعملوا بالعقل أو يحتكمو إلى الرشد ، وهم فى ذلك يزعمون أن فى قول الحق جرحًا لشعورهم ، وفى بيان الصواب إهانة لعواطفهم ، وفى الدعوة إلى الفكر السديد استفزازًا لجوانحهم الراكدة ، وفى نشر الآراء الرشيدة استنفارًا لميولهم العدوانية .

أى مسلمين هؤلاء الذين تنجرح مشاعرهم بقول الحق ، أو تُهان عواطفهم عند بيان الصواب ، أو تُستفز جوانحهم لدى الدعوة

إلى الفكر السديد ، أو تُستنفر ميولهم العدوانية فور نشر الآراء الرشيدة ؟

إن هذا النفر من الناس نتوء مرض فى جسد الأمة ، لا ينبغى أن يُحسب على الإسلام أو يُنسب إلى المسلمين ؛ لأنه يسىء إلى الإسلام والمسلمين إساءة بالغة ، حين يظهرهم بمظهر الجهل والجهال المعادين لأى رأى رشيد والمضادين لأى ذكر سديد .

ومما يقوله هذا النفر دون فهم أو تمحيص ، وبغير تحليل أو تقييم ، أن العالم الإسلامى جرب كل أنواع النظم مثل الديمقراطية والليبرالية والاشتراكية والرأسمالية ففشلت وانتهت إلى إخفاق ، وأنه لم يبق إلا الإسلام الذى لم يطبق بعد ، ومن ثم ينبغى تطبيقه ،فما هى الحقيقة فى هذا القول الشارد ؟

قبل وفاة النبى ﷺ كانت شبه الجزيرة العربية كلها قد دخلت فى الإسلام ، وأصبح الإسلام هو الذى يطبق فيها . وفى عهدى أبى بكر وعمر فتح المسلمون الشام (٦٣٥ م) وبلاد فارس (٦٣٧ م) ومصر (٦٤١ – ٦٤٢ م) . . ، وكان معنى ذلك أن يسود الحكم الإسلامى فى كل البلاد المفتوحة ، وأن تصير هذه البلاد أجزاء من الخلافة الإسلامية ، كما يصبح أبناؤها – وإن لم يسلموا – من رعايا الخليفة (!!) وانتشر الحكم الإسلامى إلى شتى البقاع فى الشرق الأوسط ، والشرق الأقصى ، وظل كذلك حتى ألغيت الخلافة الإسلامية – التى يرى البعض أنها

هى صميم الحكم الإسلامى – فى ٣ مارس ١٩٢٤ . ومؤدى ذلك أن الحكم الإسلامى ، من خلال الخلافة الإسلامية ، ظل سائدًا مطبقًا فى كل منطقة الشرق الأوسط – على الأقل – حتى تاريخ إلغاء الخلافه ، فهل أدى هذا الحكم إلى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية (وهى العدل والرحمة والإنسانية) وإلى تحقيق أخلاقيات الإسلام ! ؟

لقد حكمت الدولة الأموية مدة تزيد على قرن من الزمان (٦٦١ – ٧٤٥ م ، ٤١ – ١٢٧ هـ) ؛ وفيها قال الجاحظ (عمرو بن بحر ٧٧٥ – ٨٦٨ م) إنها دولة عربية أعرابية (كما قال إن دولة بنى العباس أعجمية خراسانية) .

وواقعات التاريخ شواهد قاطعة على صحة قول الجاحظ ، فخلفاء بنى أمية هم الذين فرضوا الجزية على المسلمين من غير العرب ، حتى رفعها عمر بن عبد العزيز (٧١٧ – ٧٢٠ م ، ٩٩ – ١٠١ هـ) قائلاً : إن محمدًا ﷺ أرسل هاديًا ولم يرسل جابيًا . وهذه الواقعة ، مع غيرها من الواقعات التى تحفل بها كتب التاريخ ، تقطع بأن الحكم فى عصر خلافة الأمويين كان للإسلام اسمًا ، وللعنصر فعلا ؛ وأنه وإن تمحل بالإسلام وانتسب إليه لم يطبق شريعة الإسلام ولم يحقق أخلاقياته . وفى هؤلاء الخلفاء الأمويين قال أبو العباس عبد الله الهاشمى ، أول الخلفاء العباسيين ، والملقب بالسفاح (٧٥٠ – ٧٥٤م ، ١٣٢ ، ١٣٦هـ) « وثب بنو حرب وبنو مروان فابتزوها (أى الخلافة) وتداولوها

فجاروا فيها واستأثروا بها ، وظلموا أهلها » ثم أضاف وهو يخطب فى الناس « لكم منا ذمة الله .. وذمة رسول الله ﷺ وذمة العباس .. أن نحكم فيكم بما أنزل الله ، ونعمل فيكم بكتاب الله » ، وهو قول صريح الاتهام للخلافة الأموية ، من مؤسس الخلافة العباسية ، بأنها لم تكن تحكم بما أنزل الله .

وحكمت الخلافة العباسية أغلب العالم الإسلامى مدة تنوف على ثمانية قرون (٧٥٠ - ١٥١٦ م ، ١٣٢ - ٩٢٢ هـ) ، وهى الخلافة التى قال عنها الجاحظ إنها دولة أعجمية خراسانية ؛ أى إنها دولة استبدلت عنصرًا بعنصر ، مع أن شريعة الإسلام وأخلاقيات الإسلام ضد العنصرية واللا إنسانية . وعلى الرغم من أن دولاب الحكم كان - فى الحقيقة - فى يد الأعاجم من فرس وترك وغيرهم ، فإن غير العرب من المسلمين كان عليهم أن يتولوا عربيا ، أى أن يكونوا موالى لشخص عربى يحل ويربط شئونهم . وفى عهد هذه الخلافة ، وفى أوج الازدهار الحضارى والارتقاء الثقافى ، كانت حاضرة الخلافة - بغداد - إبان حكم الرشيد والأمين والمأمون ، ومن تلاهم ، تعج بالحانات والمواخير . وتراكمت لدى الخلفاء ثروات طائلة ، جاءتهم من الجزية والخراج والاستيلاء وما غير ذلك من مداخل ، ومع ذلك فإنهم بددوا أغلبها فى اللهو والترف ، وأنفقوها على الجوارى والغوانى والشعراء والمحاسيب ، دون أن يرتبوا منها رواتب محددة (معاشات) للأرامل واليتامى والمسنين والمرضى ، وإنما تركوا هؤلاء يتكففون عيشهم ، ويتسولون

ما يقيم به أودهم ، ويقيمون على حسنات الناس وزكوات المؤمنين . ولم تستطع الخلافة أن تحكم كل أرجائها فتفسخت فى إمارات وسلطنات ودويلات وولايات ، ولم يبق فى يد الخليفة إلا بغداد وأعمالها . وفى عهد هذه الخلافة وقعت الحروب الصليبية (١٠٩٥ – ١٢٧٢ م) واستطاع المسيحيون الأوروبيون أن يحتلوا أماكن متعددة فى بلاد الخلافة وأن تصل بعض جيوشهم إلى صحراء بغداد . وفشلت هذه الخلافة فى حماية نفسها من هجمات التتار الذين استولوا على بغداد ودمروها تمامًا وقتلوا الخليفة المستعصم (٦٥٦ هـ) ولم يوقف زحف التتار إلا جيش المصريين بقيادة حكامهم المماليك .

أما الدولة الفاطمية فقد حكمت أكثر من قرنين من الزمان (٩٠٩ – ١١٦٠ م ، ٢٩٧ – ٥٥٥ هـ) ، وهى دولة شيعية إسماعيلية قامت فى المغرب العربى ثم حاربت الخليفة العباسى المسلم ، وحاربت المسلمين ، حتى استولت على مصر (٣٥٩ هـ) وبنت مدينة القاهرة وجعلتها مقرا لخليفتها المعز لدين الله الفاطمى (ولذلك تسمى قاهرة المعز) . والفاطميون شيعة إسماعيلية تخالف عقائدهم وممارساتهم أهل السنة جميعًا . وفى عهد الخلافة الفاطمية هذه تحول كثير من قبط مصر إلى الاسلام .

وأكثر مايؤخذ على الخلفاء الفاطميين – مما يخالف شريعة الإسلام وأخلاقيات الإسلام – أنهم تألهوا ، وخلطوا بين منصب الخليفة ومقام الجلالة فى وضوح قح وصراحة فجة . وقد أصدر

الخليفة القادر العباسى فى شأنهم محضرًا وقع عليه القضاة والأئمة والأشراف (٤٠٢ هـ ، ١٠١١ م) جاء فيه « .. إن هذا الناجم بمصر (الخليفة الفاطمى) هو وسلفه كفار وفساق وفجّار وزنادقه ... فقد عطلوا الحدود ، وأباحوا الفروج ، وسفكوا الدماء ، وسبوا الأنبياء ، ولعنوا السلف ، وادّعوا الربوبية .. ».

أما السلطنة العثمانية (أو الخلافة العثمانية) فقد حكمت مدة تقارب الخمسة قرون (١٥١٧ - ١٩٢٤ ، ٩٢٤ - ١٣٤٣ هـ) ، لكنها بدأت قبل ذلك بكثير كسلطنة فى تركيا (١٢٨١ - ٦٨٠ م) ثم شهرت السيوف على المسلمين ، وعلى الخليفة العباسى - الذى كان يقيم بمصر آنذاك - واستولت على الشام ومصر ، وأجبرت خليفة المسلمين المتوكل على الله محمد بن المستمسك أن يتنازل عن الخلافة للسلطان سليم الأول .

وقد كانت السلطنة العثمانية دولة انتصارات مدة قرنين ، ثم انحدرت إلى دولة هزائم بعد ذلك ، منذ هُزم الأسطول العثمانى (١٥٧١) ثم فُع الحصار عن فيينا (١٦٨٣) . وتوالت الهزائم كما انتشر الضعف فى كل أرجاء السلطنة حتى صارت تُعد رجل أوربا المريض . وفى عهدها غزت فرنسا مصر (١٧٩٨ م - ١٢١٣ هـ) ثم غزتها بريطانيا بحملة فريزر (١٨٠١ م) ثم احتلت بريطانيا أرض مصر (١٨٨٢) دون أن تصد دولة الخلافة الجيوش الأوروبية عن أراضى المسلمين .. وانتهى الأمر إلى أن

تحتل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا أغلب بلاد منطقة الشرق الأوسط بغير أى مقاومة من السلطنة العثمانية وخلافة المسلمين .

وقد ظل السلاطين العثمانيون متمسكين بلغتهم محافظين على لسانهم فلم يتحولوا إلى اللغة العربية ، بل كان الخليفة المسلم لا يعرف كيف يقرأ القرآن فى نصه العربى الأصيل . ولم يحكموا بالعدل أبدًا أو يساووا بين المسلمين ؛ بل كانت خلافاتهم سيطرة للعنصر التركى على كافة العناصر ، وسيادة له على أى مسلم آخر ، أى إنها كانت دولة عنصرية ، والعنصرية هى أول ما ينهى الإسلام عنه ؛ كما أنها لم تكن دولة عادلة مع المسلمين فى كافة أنحاء الخلافة ، مع أن العدل أول أساس ينبنى عليه الإسلام .

وقد ترك هؤلاء العثمانيون أمر مصر إلى المماليك ، فمن هم المماليك ، وماذا حدث فى مصر فى عهدهم ، وهل كانت تطبق مبادئ الشريعة الإسلامية وأخلاقيات الإسلام ؟ .

المماليك أرقاء (أى عبيد) بدأ الفاطميون فى جلبهم إلى مصر فى القرن العاشر الميلادى (غالبا من بلاد القوقاز) كى يدُرَّبوا على الجندية وخدمة السلطان بعد تحويلهم إلى الإسلام ، وكان بعضهم يعتق كما أن بعضا منهم وصل إلى مناصب رفيعة فى الدولة ، وقد استولوا على السلطة فى مصر وحكموها مدة ٢٥٠ عامًا ، أقاموا فيها دولتين : دولة المماليك البحرية (١٢٥٠ – ١٣٨٢ م) ودولة المماليك البرجية (١٣٨٢ – ١٥١٧) .

وكان أكثرهم يحكمون لمدد قصيرة تنتهى عادة باغتيالهم على أيدى منافسيهم الطامعين فى السلطان ، ونتيجة لذلك فقد انتشر فى عهدهم سفك الدماء ، واضطراب الأمور ، وفساد الحياة العامة والخاصة .

ماذا كان شأن الشريعة والإسلام طوال عهد العثمانيين والمماليك فى حكم مصر ؛ ونقتصر على مصر كمثل للبلاد العربية والإسلامية ، وحتى لا نتعرض لأى بلد آخر .

إن الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمصر ، طوال ذلك العهد ، بلغت أقصى درجات التردى وأقسى جالات الانحدار ، فلقد كانت الحياة السياسية مقصورة على الحكام ، يقيمون فى القلعة بعيدًا عن الناس ، وكانوا على الدوام متنافسين متصارعين متقاتلين ، لا يدفعهم إلى ذلك إلا نهم السلطة وجشع المال ، ولا يقفهم دين أو تهذبهم شريعة .

وكان الشعب منفيا تمامًا من الحياة السياسية ، مبعدا نهائيا عن اتخاذ أى قرار بصدد الحكم أو الحرب أو جباية الأموال أو ما ماثل ، وأثر تردى الوضع السياسى وانحطاط أساليب الحكام على أوضاع الشعب ، ففسدت حياته ورق دينه واغتربت عنه روح الإسلام أو مبادئ الشريعة . فانتشرت تناول الخمور وتدخين الحشيش (يقال عنه الحشيشة) واستحلاب الأفيون ، وصارت الموالد مناسبات شعبية ، متعددة ومتكررة ومتتالية ، لاستحلال الفسق

والفساد والمجون ، وممارسته علنا ، ومباشرته فى غير حياء ، دون مراعاة لدين أو احترام لملة ، وانتهى التدين — فى غالبه — إلى مجرد ممارسة شكلية للشعائر ، لا تفلح فى خلق أو تعميق الشعور الكونى والتجربة الدينية والإيمان الصحيح بالله تعالى ؛ كما لا تصلح لإقامة النظام الأخلاقى السليم أو نشأة الحس الإنسانى القويم .

وكان القضاة ، غير مستقلين ويقتضون أجورهم من أصحاب المنازعات ، يدفعون فيها جُعلا كبيرًا لقاضى القضاة فى الآستانة حتى يبقيهم فى مناصبهم أو ثمنا لتعيينهم فيها ، ولم يكن لهم إلا حق الفصل فى المنازعات المدنية وخلافات الأحوال الشخصية (من زواج وطلاق وحضانة ونفقة) وفرض أنصبة الميراث (وكان القائم بذلك يسمى « الفارض » ومن هنا جاء اسم ابن الفارض الشاعر الصوفى) . أما الحدود الإسلامية ، فقد عُطلت تمامًا كما عُطلت فى أكثر حالات ما يسمى بالحكم الإسلامى ، وكان للقضاة حق تحقيق بعض الجرائم ولكن العقوبة كانت تصدر من الوالى وتطبق بواسطته ، ولم تكن هذه العقوبات إسلامية. ولا كانت إنسانية ، وعلى من يرد المزيد أو يسعى إلى دليل أكثر أن يقرأ الكتب التى كتبها مؤرخون مسلمون ثقاة عن هذه الفترة ، وأهمها كتاب المقريزى (تاج الدين أحمد بن على ١٣٦٤ — ١٤٤ م) : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، وابن إياس (محمد بن أحمد ١٤٤٨ — ١٥٠٤) بدائع الزهور فى وقائع الدهور .

وكانت نتيجة ذلك كله أن انهارت الدولة وفسد المجتمع وانحط

الفكر ، وعاش الناس فى صميم الجاهلية وفى غياهب الماضى ، بعيدين عن التاريخ نائين عن روح العصر ؛ حتى فاجأتهم الحملة الفرنسية (١٧٩٨ م) فأصابتهم صدمة حضارية شديدة ؛ أدت إلى انهيار كافة النظم والمؤسسات والأوضاع ، وعلى من يريد وصفًا واقعيًا دقيقًا لحالة المجتمع آنذاك ، والصدمة الحضارية التى أصابته ، والآثار البعيدة التى نجمت عنها ونشأت مِنها ، أن يقرأ كتاب عبد الرحمن الجبرتى من التاريخ المسمى عجائب الآثار فى التراجم والأخبار .

وبعد انتهاء الحملة الفرنسية على مصر عين السلطان العثمانى محمد على – أحد جنود جيشه – واليا على مصر (١٨٠٥) لكنه استطاع أن يحصل لنفسه ولأسرته من بعده على حق حكم مصر ، وطوال فترة حكم الأسرة العلوية كان الحكم أوتوقراطيا أو شبه أوتوقراطى لكنه لم يكن ديمقراطيا على الإطلاق ، وإن حاول الشعب جاهدًا أن يصل إلى نظام ديمقراطى ، يشارك فيه الحاكم فى مهام الحكم ، ويأخذ حقه الطبيعى فى ذلك . ففى عهد الخديوى إسماعيل أُنشئ مجلس شورى النواب ، لكن المشاركة الشعبية فى الحكم ، التى هى صميم الديمقراطية لم تتحقق ، وحدث الاحتلال البريطانى لمصر ١٨٨٢ ، وبطبيعة الحال لم يكن من الممكن ، فى ظل حكم أوتوقراطى ، واحتلال أجنبى ، أن تنشأ أى ديمقراطية ، ومع ذلك فقد حاول الشعب جاهدًا أن

يصل ولو إلى هامش بسيط من الديمقراطية ، فكافح من أجل ذلك حتى صدر دستور ١٩٢٣ ، لكن الوزارة الشعبية التى قامت على أساسه برياسة سعد زغلول زعيم الأغلبية سرعان ما استقالت إثر مقتل السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى (البريطانى الجنسية) ، وتولت الحكم وزارات الأقلية ، بل واستبدل دستور ١٩٢٣ بدستور آخر هو دستور ١٩٣٠ الذى ظل ساريا حتى أعيد العمل بدستور ١٩٢٣ ، فى سنة ١٩٣٥ ، وفى ١٩٣٦ وقعت مصر وبريطانيا معاهدة باستقلال مصر ؛ وما إن شرعت مصر فى تأسيس الديمقراطية حتى قامت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) ، ومنذ قيام هذه الحرب أعلنت الأحكام العسكرية فى مصر ، وظلت — على الأغلب — سارية فى مصر حتى اليوم (وفقا لقانون الطوارئ) ، وفى ظلال الأحكام العرفية (أو العسكرية أو أحكام الطوارئ) لا يمكن أن تقوم وتستقر ديمقراطية صحيحة سليمة .

يضاف إلى ذلك أنه فى يوليو ١٩٥٢ قامت حركة للجيش فأسقطت دستور ١٩٢٣ فى ١٩٥٢/١٢/١٠ ، ثم قدمت إعلانا دستوريًا فى ١٩٥٣/١/١٧ تلاه عدة إعلانات دستورية إلى أن صدر دستور ١٩٥٦ (١٩٥٦/١/١٦) ، الذى ألغى ليحل محله دستور مؤقت سنة ١٩٥٨ ، ثم إعلان دستورى فى

١٩٦٢/١٢/١٧ ، ثم دستور ١٩٦٤ ، ثم دستور ١٩٧١ (١٩٧١/٩/١١ . ومنذ أواخر السبعينيات ، وحتى الآن ، نشأت قواعد دستورية عرفية (أى غير رسمية) موازية لدستور ١٩٧١ ، ألغت أو عدلت بعض أحكامه او أضافت قواعد جديدة دون أن تُقنن بعد فى هذا الدستور أو فى دستور غيره .

ومؤدى وجود أسرة مالكة أوتوقراطية النزعة ، وقيام احتلال اجنبى لمصر (١٨٨٢ - ١٩٥٦) ، وتعدد الدساتير (منذ ١٩٢٣ حتى الآن) ، واستمرار الحكم بقوانين الأحكام العسكرية أو العرفية او قانون الطوارئ ؛ مؤدى ذلك كله أن مصر لم تجرب ولم تحظ بنظام ديمقراطي سليم وصحيح ودائم ، وإن كان هامش الديمقراطية فى بعض الأوقات كان عريضًا . اما الليبرالية (الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية) فلم تجد لها مكانا فى مصر أبدًا ، فطبيعة الحكم لم تكن تسمح بذلك ، ولا كانت تؤدى إليه النسبة العالية للأمية الأبجدية والأمية الثقافية والأمية السياسية . غاية الأمر أن بعض الحكام ، وعددًا كبيرًا من الكتاب ، وخاصة خلال العشرينيات والثلاثينيات والأربعينات من هذا القرن ، كانوا قد تأثروا بالنزعات الليبرالية التى كانت سائدة فى أوروبا ، وخاصة فى فرنسا ، خلال هذه الفترة ، فكانت اتجاهاتهم الشخصية ليبرالية ، كما حاولوا نشر الليبرالية من خلال بعض الأعمال السياسية وكثير من الكتب والترجمات والمؤلفات ، لكن هذه النزعة - بحكم الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية - ظلت مقصورة على شريحة معينة من الحكام والمثقفين ، ولم تنتشر فى كل طبقات

المجتمع ولا امتدت إلى كل نظمه ، وإنما ظل المجتمع تتنازعه وتتقاسمه اتجاهات رجعية ومحافظة وسلفية وبعض الاتجاهات الليبرالية .

وفى ١٩٦١ حاول الرئيس عبد الناصر تطبيق النظام الاشتراكى الذى يدعو إليه الاتحاد السوفييتى وبعض بلاد الكتلة الاشتراكية ، لكن هذه النظام الاشتراكى لم يطبق فى مصر ولا طبق فى الاتحاد السوفييتى أو فى غيره من الدول التى ادّعت تطبيقه ؛ ذلك أن الذى طُبق فى هذه البلاد ، وفى مصر ، فى الحقيقة ، هو نظام رأسمالية الحزب أو رأسمالية الطبقة الحاكمة ؛ وهو نظام رأسمالى قاصر يختلط ببيروقراطية (مكتبية إدارية) شديدة ، فيسفر عن نظام هجين أسوأ من النظام الرأسمالى الخالص ، وقد بدت سوءات هذا النظام فى مصر ، ثم ظهرت واضحة فى الاتحاد السوفييتى والكتلة الاشتراكية حتى سقط النظام تمامًا فى هذه البلاد ، وبدأت تطبق فيها وفى مصر فكرة اقتصاديات السوق .

وبطبيعة الحال لا يمكن أن يقال إن مصر طبقت النظام الرأسمالى ، إذ لم تقم فيها أبدًا صناعات خاصة ضخمة ، تنشىء الطبقة الرأسمالية التى تعيش على ريع رأس المال وفائض القيمة وتؤثر به فى النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وكل ما كان فى مصر من صناعات خاصة كان يتركز غالبًا فى صناعات النسيج ، ومتكاملاتها وماعدا ذلك من مصانع كانت مملوكة لشركات (بنك مصر وغيره) أو كان أشبه بالورش الكبيرة منه بالمصانع الضخمة .

أما القومية العربية فهى شعور بالرغبة فى تحقيق تضامن بين الشعوب العربية ، نشأ فى الأربعينيات من هذا القرن ، ثم اشتد بعد تأميم قناة السويس ١٩٥٦ ، واستمر فعّالا حتى هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، لكنه لم يُفرغ أبدا فى شكل سياسى واضح ومحدد ولا كان له كيان ثابت نهائى ، بل على العكس فشلت محاولات إظهاره فى صورة اتحاد (أو وحده) بين بعض البلاد العربية ، كمصر وسوريا ، أو ومصر وسوريا واليمن ، أو العراق والأردن أو مصر وسوريا وليبيا . وإثر هزيمة ١٩٦٧ صعدت بدلاً من القومية العربية فكرة القومية الإسلامية ، وهى فكرة خاطئة تسىء إلى الإسلام إذ تجعل منه قومية ، أى شريعة محصورة فى قوم دون غيرهم ، مع أن الإسلام شريعة عامة مفتوحة لكل الناس من أى قوم أو جنس أو وطن .

خلاصة الوجيز السالف أن مصر ، والعالم العربى ، والعالم الإسلامى لم تطبق أى ديمقراطية ، أو ليبرالية ، أو اشتراكية ، أو رأسمالية ، وإنما طبقت أمشاجا من هذه النظم ، أو هجينا منها ، أو أشكالاً لها ؛ وربما تكون قد تسمّت بغير حقيقتها ، أو وُضعت عليها لافتات تخالف مضمونها ، لكن الحقيقة تبقى واضحة عند التحليل ، وتظهر جلية لدى الفهم السليم . أما ما طبقته مصر ، والعالم العربى ، والعالم الإسلامى ، منذ الفتح الإسلامى ، وحتى الآن (أو حتى ١٩٢٤ تجاوزا وافتراضا) فهو نظام الحكم الإسلامى غير أن هذا الحكم كان على الدوام مطعونًا عليه من المسلمين أنفسهم (قبل ظهور الغرب أو الشرق) ،

محكوما عليه بأنه تنكّب مبادئ الشريعة الإسلامية وتنكر لأخلاقيات الإسلام . فمنذ بدأ الحكم الأموى ، بمعاوية ، تم اتفاق أو شبه اتفاق بين عقلاء المسلمين على أن الحكم كان قيصرية أو كسروية أو إمبراطورية لا تختلف كثيرًا عن أى نظام حكم آخر غير إسلامى إلا فى أسماء بغير مضمون ومسميات لا حقيقة لها .

وعلى الذين يدّعون أن مصر ، والعالم العربى ، والعالم الإسلامى ، قد جربت كل النظم فشلت وأنه لم يبق إلا الإسلام لم يطبق بعد ويلزم تجريبه ، أن يراجعوا أنفسهم ويعودوا إلى الحق ويلزموا الصواب . فإذا كان الإسلام لم يطبق على مدى أربعة عشر قرنًا ، فما الذى كان يطبق ؟ ولماذا لم يطبق الإسلام ؟ وهل يعنى ذلك إمكان تطبيقه الآن ؟ وما هى الصورة التى يطبق بها حالا (حاليا) ؟ وهل هى نفس الهيئة القديمة أم يلزم أن يطبق بصورة أخرى ؟ وما مدى اقتراب أو ابتعاد الصورة المقترحة عن النظم العالمية السائدة ؟

تلك أسئلة لابد من الإجابة عليها بوضوح وتفصيل وعلم وصدق ، حتى تستبين حقيقة الماضى ، ومن ثم تعمل على إرساء دعائم المستقبل بوضوح وتفصيل ، وعلم وصدق كذلك .